التجأ المحققون لهذا المطلق الى اعتبار في وعند
كل مضيق ومن العجب انهم اجابوا عن الاحتجاج المتكلمين
على كون الهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية الوجه
بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت بان المراد المهية
فيه مطلق الدلالة على ما يوصل ولكن لفيه ينفي تخصيصا
الموصلة التي هي نوع منه ولم يتدبروا ان القرآن
لم يجد انما يفسر بمعنى يتعارفه اهل اللغة و
يتعاطاه ارباب البلاغة مثل انيقال المطلق
قد ينفي بنفي الفرد الكامل منه ✡ فائدة
في التعين والتشخص والتميز وفي
وجود الكلي الطبيعي التعين هو التشخص
وهو ليس شيئا من العوارض المتشخصة التي يقال
لها ما بها التشخص اذ ليس شيء منها داخلا في قوام التشخص
من حيث هو تشخص بل هي عوارض خارجة من التشخص
والتشخص مما هو متوقف عروضها على صيرورة التشخص تشخصا والا ليس
يمتنع الشركة فيه شيء منها يمتنع الشركة فيه الا باعتبار شيء هو

هو المراد من التشخص فلا بد ان يكون هو شيء ليس له جهة
كلية والا لكان له تشخص وتشخصه تشخص آخر فيلزم
التسلسل وهو متحد في الخارج مع المهية وزائد عليها
في الذهن كما الوجود والا لزم ان يكون للمهية قبل
هذا التشخص تشخص آخر وهكذا فتسلسل والتقسيم مجموع
التشخصات الزائدة المتسلسلة الى غير النهاية
مسبوق بتشخص وذلك التشخص ان كان زائدا
على المهية لزم ان لا يكون المجموع مجموعا بالفعل وان كان
متحدا مع المهية فثبت المطلوب بل الاشبه انه عين
الوجود الخاص كما صرح به الفاضل في تعليقاته فهو
نفس الوجود بالذات ومغايرله بالاعتبار وقيل
بل هو زائد على الوجود لانه متأخر بالطبع عنه فان
الشيء ما لم يوجد ذهنا او خارجا لم يمنع تصوره من
وقوع الشركة اي لم يكن بحيث يمنع تصوره من وقوع
الشركة فانتفاء الوجود لستلزم انتفاء التشخص دون
العكس بناء على وجود الطبائع عند من يقول به وانت
خبير بان هذا غير ثابت وليس المراد بوجود الطبائع